

CDIP/11/INF/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 أبريل 2013

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 13 إلى 17 مايو 2013

الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية دراسة قطرية لشيلي - ملخص

من إعداد السيدة ماريا خوسي عبود سيتلر، خبيرة اقتصادية، شعبة دراسات السياسة العامة، المعهد الوطني للملكية الصناعية، سانتياغو دي شيلي

والسيدة براونن هال، أستاذة التكنولوجيا والاقتصادي، شعبة علوم الاقتصاد، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية

والسيد كريستيان هيلمرز، أستاذ، جامعة كارلوس الثالث بمدريد، شعبة علوم الاقتصاد، غيتافي، إسبانيا

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة ملخصاً للدراسة التي أجريت عن الانتفاع بالملكية الفكرية في شيلي في إطار المشروع المعني بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية (CDIP/5/7 Rev.). وقد أعدت هذه الدراسة بتنسيق أمانة الويبو وبالتعاون مع معهد شيلي الوطني للملكية الصناعية (INAPI).

2. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص عملي

شهدت العقود الماضية تغيرات عميقة في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية في العالم. وكانت قوى عديدة محركا لتلك التغيرات، نذكر منها أولا الارتفاع الملحوظ في الاستثمار في استحداث الأصول غير المادية. وثانيا، الزيادة في التكامل الدولي بين الاقتصاديات الوطنية مما دفع بالشركات إلى استحصال حماية الملكية الفكرية، وكثيرها في أنظمة قانونية متعددة، وشمل ذلك عددا من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط. وثالثا، الإصلاحات الكبيرة التي أدخلت على السياسات الوطنية بشأن الملكية الفكرية. ورابعا، التقدم التكنولوجي وتطور نماذج إدارة الأعمال، بفضل الفرص التكنولوجية المتاحة وبسبب مستوى التعقيد وضغوط المنافسة، مما دفع بالشركات إلى تكيف أسلوبها في إدارة الابتكار والانتها في معظم الحالات إلى استراتيجيات أكثر فعالية ونشاطا في إدارة الملكية الفكرية وإيداع طلبات حمايتها.

وأفضت تلك التغيرات في واقع الملكية الفكرية إلى طرح عدد كبير من الأسئلة الجديدة عن دور نظام الملكية الفكرية في العملية الابتكارية. وقد ركزت الكتابات الاقتصادية حتى الآن كثيرا على البلدان ذات الدخل المرتفع ولا تقدم أدلة تُذكر عن دور الملكية الفكرية في الاقتصادات ذات الدخل المتوسط. ويرجع ذلك على ما يبدو إلى سببين اثنين. أولهما أن تلك البلدان إجمالا شهدت أعلى زيادة في الانتفاع بالملكية الفكرية واستقطبت الأسئلة حول حماية الملكية الفكرية اهتماما عاما كبيرا. وثانيهما أن الجهود التي بذلتها مكاتب الملكية الفكرية في البلدان ذات الدخل المرتفع والباحثون الأكاديميون أفضت إلى إنشاء قواعد بيانات محلية بشأن البراءات مما سمح بإجراء دراسات وأبحاث علمية متعددة ومتنوعة.

وتقدم هذه الدراسة تقريرا عن حصيلة الجهود المشتركة بين معهد شيلي الوطني للملكية الصناعية (INAPI) والويبو من أجل إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن الانتفاع بالملكية الفكرية لفائدة شيلي. وتحتوي قاعدة البيانات على جميع البراءات والعلامات التجارية ونماذج المنفعة والتصاميم المسجلة والمودعة بالنسبة إلى شيلي خلال الفترة الممتدة بين 1991 و2010. وكان لعمل تجميع البيانات إسهامات عدة من أهمها تنسيق أسماء المودعين ووضع إشارة مرجعية واحدة للمودع الواحد بالنسبة إلى جميع أشكال الملكية الفكرية. ورُبطت تلك البيانات أيضا ببيانات سجل الشركات الذي يمسكه المعهد الوطني للإحصاءات (INE) - وشملت تحديدا بيانات الإحصاء بشأن التصنيف (ENIA) وخمس حملات استطلاعية (1997-2008) بشأن الابتكار في شيلي (INNOVACION).

وواقع شيلي مفيد جدا لدراسة دور الملكية الفكرية في العملية الابتكارية لاقتصاد ذي الدخل المتوسط. وقد حقق البلد نموا اقتصاديا كبيرا خلال العقود الماضية، ولكنه لا يزال يعتمد كثيرا في صادراته على السلع والمنتجات الزراعية. وبادرت شيلي أيضا بالاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال عدد كبير من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وعدلت القانون الوطني بشأن الملكية الفكرية في عدة مناسبات خلال العقدين الماضيين، مما ساهم في تعزيز حماية الملكية الفكرية بقدر كبير. وأدرج واضعو السياسات في شيلي ضمن الأهداف الملحة والمهمة تحويل مصادر النمو الاقتصادي نحو قطاعات ومصادر كسب جديدة في الإنتاج الاقتصادي برؤيته.

وبفضل قاعدة البيانات الجديدة المشتركة بين المعهد الوطني والويبو، يمكن إجراء أبحاث ودراسات تساعد على تعميق فهمنا لدور البراءات في نظام الابتكارات في شيلي واستكشاف أسئلة جديدة لم يسبق النظر فيها بعد. وكخطوة أولى، تقدم هذه الورقة استعراضا عاما يصف الانتفاع بالملكية الفكرية في شيلي.

ويبين تحليلنا أن عدد إيداعات البراءات ازداد بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ تفعيل قانون الملكية الفكرية في عام 1991. وكما هو الحال في معظم البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط، يظل استخدام البراءات المعبر عنه بعدد الإيداعات الإجمالي - حوالي 3 000 في عام 2008 - متواضعا نسبيا. أما العلامات التجارية فهي مستخدمة بصورة مكثفة. فقد ازدادت

الإيداعات من حوالي 30 000 سنويا في عام 1991 إلى أكثر من 44 000 في عام 2010. وظل استخدام نماذج المنفعة والتصاميم الصناعية منخفضة طيلة العقدين الماضيين، حتى بالمقارنة مع بلدان ذات مستويات دخل مماثلة.

وتكشف بياناتنا أن غير المقيمين أودعوا أكثر من 90 في المائة من البراءات في شيلي. ومعظم تلك البراءات أودعتها شركات متعددة الجنسيات في مجال الصيدلة والكيمياء، على عكس ما يلاحظ في البلدان المتقدمة، حيث أن معظم البراءات يودعها قطاع ما يسمى بصناعات التكنولوجيا المعقدة. ويلاحظ أيضا أن غير المقيمين هم الذين ينتفعون أكثر بالتصاميم الصناعية، ولا يودع المقيمون سوى 16 في المائة منها. أما العلامات التجارية فأغلب مستخدميها المنشآت المحلية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى نماذج المنفعة. وتستخدم العلامات التجارية كثيرا في الاقتصاد برمته. وتعود الحصة الأكبر من إيداع العلامات التجارية إلى المنتجات الزراعية، وهي فئة تضم منتجات النبيذ والفواكه. وتشمل العلامات التجارية أيضا حصة كبيرة من المنتجات الدوائية.

وتمنح الأغلبية العظمى من البراءات للشركات؛ ولكن عددا كبيرا من الجامعات في شيلي تودع طلبات البراءات وهي من بين أكبر الحاصلين على البراءات من بين المقيمين. ومن كبار المقيمين الحاصلين على براءات نذكر شركات في قطاع التعدين والكيمياء والسلع الاستهلاكية. أما إيداعات العلامات التجارية فتأتي من الشركات والأفراد على السواء. وعلى عكس البراءات، فإن العديد من الشركات الشيلية هي من أكثر مودعي طلبات تسجيل العلامات التجارية، ومعظمها شركات تعمل في قطاع السلع الاستهلاكية.

وبالنسبة إلى منشأ إيداعات غير المقيمين، تكشف البيانات أن الأغلبية الكبرى من إيداعات غير المقيمين فيما يخص أشكال الملكية الفكرية الأربعة تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. أما سائر بلدان أمريكا الجنوبية فتساهم بحصة صغيرة من الإيداعات. وفي البراءات، ساهمت بنسبة 2 في المائة من جميع الإيداعات بين عامي 1991 و2010، في حين ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معاً بأكثر من 80% في المائة من الإيداعات. ومعظم تلك البراءات أودعتها شركات صناعة الأدوية والسلع الاستهلاكية.

ويتناول هذا التحليل أيضا الاستخدام المشترك لحقوق الملكية الفكرية على اختلافها. وقد أودع أكثر من 90 في المائة طلبات العلامات التجارية فقط، وأودع أقل من 5 في المائة طلبات البراءات فقط. أما المودعون الذين طلبوا حماية أكثر من نوع واحد من حقوق الملكية الفكرية فعددهم قليل، إذ لا تزيد نسبتهم عن 2 في المائة من المودعين. وينحصر الاستخدام المشترك لحقوق الملكية الفكرية في الجمع بين البراءات والعلامات التجارية والجمع بين العلامات التجارية والتصاميم الصناعية. وفي الترتيب بحسب نوع المودع، يتبين أن حصة كبيرة من الجامعات تودع طلبات لكل من البراءات والعلامات التجارية.

وتكشف البيانات أن العلامات التجارية كانت تدرج في المتوسط ضمن 2,5 صنف من تصنيف نيس حتى عام 2005. وعقب تغيير في القانون في عام 2005، شهد متوسط عدد الأصناف انخفاضاً حاداً إلى 1,3 أصناف في عام 2006. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض في متوسط عدد أصناف السلع. أما متوسط عدد أصناف الخدمات، فقد شهد تزايداً مطرداً. ويعكس ذلك طبيعة التغيير القانوني في عام 2005، وهو تغيير لم يؤثر في الإيداعات ضمن أصناف الخدمات.

وتساعد قاعدة البيانات المشتركة بين المعهد والويبو على تحديد أنماط المنح المشترك في إيداعات البراءات. وحالات المنح المشترك مفيدة لأنها تكشف عن أنشطة البحث التعاوني بين الجامعات والشركات وفيما بين المنتجات المتنافسة في الأسواق. وكما هو الحال في بلدان أخرى، تبلغ البراءات المشتركة نسبة صغيرة من إجمالي إيداعات البراءات في شيلي، وهي تقل في المتوسط عن 3 في المائة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1991 و2010. ونلاحظ أن معظم البراءات تُمنح بالاشتراك فيما بين شركات غير مقيمة، وأن الأدلة على أي تعاون دولي قليلة جداً. ولا تزيد حصة البراءات المشتركة بين المقيمين وغير المقيمين عن 8 في المائة. وتبلغ حصة البراءات التي تشترك فيها الجامعات حوالي 20 في المائة من إجمالي البراءات المشتركة، مما يدل على قدر كبير من التعاون فيما بين الجامعات والشركات.

وتحلل الدراسة في النهاية إيداعات البراءات الدولية التي تضم مالكا أو مخترعا شيليا واحدا على الأقل. وتبين أن نسبة صغيرة فقط من بين المقيمين الحاصلين على براءة يطلبون حماية البراءة في الخارج. ويلاحظ مع ذلك أن الحصة زادت من 2 في المائة عام 1992 إلى حوالي 10 في المائة من عام 2006 فصاعدا. وتكشف البيانات أيضا أن نصف الاختراعات المشمولة بمجموعات البراءات الدولية الممنوحة لمقيمين شيليين منشؤها شيلي. وأهم المكاتب الأجنبية للإيداع الأول هي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. أما بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى، فقلما تكون بلد الإيداع الأول. واعتبارا من عام 2006، برزت الصين والمكسيك وجنوب أفريقيا من بين البلدان المهمة التي يستهدفها مودعو طلبات البراءات الشيليون. والإيداعات الدولية للمقيمين الشيليين في معظم الأنظمة القانونية تغلب عليها البراءات المتعلقة بقطاع التعدين والكيميائيات والبراءات التي تودعها الجامعات.

ويمكن القول إن هذه الدراسة مثال عن البحث العلمي الذي يمكن إجراؤه لدراسة الانتفاع بالملكية الفكرية في اقتصاد ذي دخل متوسط بعد أن توضع البنية الأساسية لقاعدة بيانات ملائمة. وتبين أيضا أهمية إضافة حقوق الملكية الفكرية الأخرى فضلا عن البراءات في هذا النوع من الدراسة التحليلية وأهمية تحليل استخدام مختلف أشكال الملكية الفكرية مجتمعة وليس متفرقة.

ونجد في الأدلة الوصفية المتاحة في هذه الدراسة أفكارا مفيدة لتحسين فهم دور الملكية الفكرية في اقتصاد شيلي. والدراسة الوصفية بطبيعتها الحال لا تكفي بحد ذاتها لإجراء تقييم كامل لواقع خيارات السياسة العامة بشأن الملكية الفكرية على سلوك مودعي الطلبات وأداء الاقتصاد. ولا بدّ من إجراء تحليل أعمق على أساس البنية التحتية الجديدة للبيانات المتاحة. ونذكر في هذا الصدد دراستين تحليليتين يجري إعدادهما وستتاح نتائج كل واحدة منها قريبا، عن موضوع آثار السطو على العلامات التجارية وموضوع دور البراءات في قطاع الصناعة الدوائية المحلية.

[نهاية المرفق والوثيقة]